



تأثير الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية

إعداد

أ.د. أحمد محمد شاكر سمعان

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

dr_ahmedshaker2000@yahoo.com

د. محمد محمود سليمان محمد

مدرس المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

m.msoliman2023@gmail.com

شيرين عادل عبد الله محمد

المعيدة بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

shereen.adel.496@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الأول يناير 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

تأثير الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي

دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية

الملخص

استهدف هذا البحث اختبار أثر الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وذلك على عينة مكونة من 90 شركة مساهمة مصرية (1080 مشاهدة) مقيدة بالبورصة المصرية وتنتمي إلى ثلاثة عشر قطاعا اقتصاديا خلال الفترة 2010-2021. ومن أجل اختبار فروض الدراسة، تم الإستعانة بثلاثة مقاييس للربحية، هي معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، وثلاثة مقاييس للتجنب الضريبي هي الفرق بين معدل الضريبة الإسمى ومعدل كفاءة الضريبة، والفرق الضريبية الدفترية (كمقاييس طردية لمستوى التجنب الضريبي)، ومعدل الضريبة الفعلى النقدي كمقياس عكسي لمستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات. وبعد ضبط التأثيرات المحتملة لكل من التدفقات النقدية التشغيلية، الرافعة المالية، كثافة المخزون، وكثافة رأس المال. فقد أسفرت النتائج من خلال الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطى المتعدد عن وجود علاقة طردية معنوية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي مقياساً بالفرق الضريبية الدفترية، وعدم وجود علاقة بينهم عند قياس التجنب الضريبي بالفرق بين المعدل الإسمى ومعدل كفاءة الضريبة، ومعدل الضريبة الفعلى النقدي. وفيما يتعلق بتأثير الربحية على هذه العلاقة كشفت النتائج عن وجود تأثير طردى معنوى للربحية (مقاسة بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (مقاساً بالفرق بين المعدل الإسمى ومعدل كفاءة الضريبة، ومعدل الضريبة الفعلى النقدي)، وعلى النقيض أسفرت النتائج عن وجود تأثير عكسي معنوى للربحية مقاسة بربحية السهم على هذه العلاقة عند قياس التجنب بالفرق الضريبية الدفترية، بينما لم يستدل على أثر للربحية (مقاسة بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية) على هذه العلاقة عند قياس التجنب بالفرق الضريبية الدفترية. وتحمل هذه النتائج فى طياتها دعماً إمبريقياً لنظرية القوة السياسية.

الكلمات الدالة: حجم الشركة، التجنب الضريبي، الربحية، نظرية القوة السياسية.

مقدمة ومشكلة البحث

تعد الضرائب أهم مصدر من مصادر الإيرادات المالية الحكومية، وهي واحدة من أهم التكاليف للشركات (Wang et al., 2020). فالضرائب مدفوعات إلزامية يتحملها الممولون لتغطية نفقات تحقيق المنافع العامة حيث تعتمد عليها الحكومة في تمويل نفقات الموازنات العامة نظراً لكونها أحد أهم الأدوات المالية والاقتصادية التي تساهم في بناء وتنظيم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، كما تسعى من خلالها الدولة إلى تنفيذ برامج التنمية المستدامة (Turyatini, 2017) وذلك دون حصولهم على نفع مباشر من أدائهم لها، ولذلك يحاول الممولون تخفيف العبء الضريبي أو تجنبه عن طريق ترتيب شئونهم بشكل قانوني للإستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها نصوص قانون الضرائب (أبو سالم، 2020).

وتعتبر الشركات الضريبية عبئاً أو تكاليف وذلك لأنها تمثل موارد مالية للشركات تؤدي إلى تعزيز قيمة الشركة ومن ثم المساهمين، ولذلك تلجأ الشركات لممارسات التجنب الضريبي كي تتمكن من الاحتفاظ بهذه الموارد داخل الشركة (Wang et al., 2020). ومن أهم الأمور التي تدفعها إلى ذلك ضعف إشراف السلطات الضريبية بالإضافة إلى ثغرات قانون الضرائب وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة وهو ما أدى إلى انتشار هذا السلوك بين الشركات على اختلاف حجمها وذلك للإستفادة من الوفورات الضريبية (Hsieh, 2012) حيث تعد تلك الوفورات أحد المصادر التي تعتمد عليها الإدارة في تحسين الوضع المالي للشركة نظراً لما توفره من مرونة مالية يمكن لإدارة الشركة أن تستغلها في تمويل فرصها الإستثمارية المتاحة، مما ينعكس في النهاية على زيادة معدل العائد على الإستثمار، وبالتالي تعزيز الأداء المالي، ومن ثم تعظيم قيمة المنشأة، وتدعيم ثروة المالك من خلال التوزيعات النقدية (Annuar et al., 2014؛ Rego & Wilson, 2012). ويعد حجم الشركة أحد العوامل المؤثرة في ظاهرة التجنب الضريبي، إلا أن الآراء قد اختلفت بشأن العلاقة بينهما. وتوجد نظريتان متناقضتان يتناولان هذا الأمر فتشير النظرية الأولى وهي نظرية القوة السياسية Political Power Theory إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي وذلك لما تمتلكه الشركات الكبيرة من موارد تمكنها من التأثير على العملية السياسية لصالحها وهو ما يعنى أن الشركات الأكبر والأكثر ربحية تكون لديها قدرة أعلى على ممارسة التجنب الضريبي نتيجة لما تتمتع به في الأساس من قوة اقتصادية وسياسية فائقة مقارنة بالشركات الأصغر (Siegfried, 1972). أما النظرية الثانية والتي تتمثل في نظرية التكلفة السياسية Political Cost Theory فتشير إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدل

الضريبة الفعلية مما يعنى انخفاض قدرة الشركات الكبيرة على ممارسة التجنب الضريبي إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة نظراً لأن الضرائب هي أحد عناصر التكاليف السياسية المستخدمة لنقل الثروة من الشركات. ومن المتوقع أن تخضع الشركات الكبيرة لمعدلات ضرائب مرتفعة تفوق تلك التي تخضع لها الشركات الصغيرة وهو ما يعني أن الشركات الكبيرة تكون لديها قدرة أقل على ممارسة التجنب الضريبي إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة (Watts & Zimmerman, 1986)؛ (Zimmerman, 1983).

نظراً لوجود تضارب حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي دفع ذلك إلى التفكير في متغير منظم يساهم في تفسير هذا التضارب. وفي هذا السياق، وفي ضوء ما تمثله "الربحية" كأحد الأدوات الهامة المتحكمة في القرارات الإدارية للعديد من الشركات، بل وأحد الأدوات المحتملة في التأثير على علاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي، يمكن للدراسة الحالية اختبار الربحية كأحد العوامل التي تنظم هذه العلاقة والتي تمثل إحدى الفجوات البحثية التي لم تلق اهتماماً إمبريقياً كافياً من قبل الدراسات السابقة في هذا الشأن.. لذا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل يوجد تأثير للربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في سوق الأوراق المالية المصرية؟

هدف البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة يتمثل الهدف الرئيسي في دراسة واختبار تأثير الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال دراسة واختبار العلاقة حجم الشركة على التجنب الضريبي لتفسير التناقض في نتائج الدراسات السابقة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة اعتبارات لعل من أهمها ما يلي:

- 1- يمكن أن يساهم هذا البحث في معرفة طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية.
- 2- يساهم هذا البحث في استكشاف الدور المنظم لمتغير الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية.
- 3- يمكن أن تساهم نتائج هذا البحث في إضافة رؤية حيوية للمستثمرين في ترشيد قرارات الإستثمار، واختيارهم للشركات المصرية للإستثمار فيها.

4- ندرة الدراسات السابقة - في حدود علم الباحثة - التي اهتمت بدراسة أثر الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في البيئة العربية بشكل عام، وفي البيئة المصرية بشكل خاص.

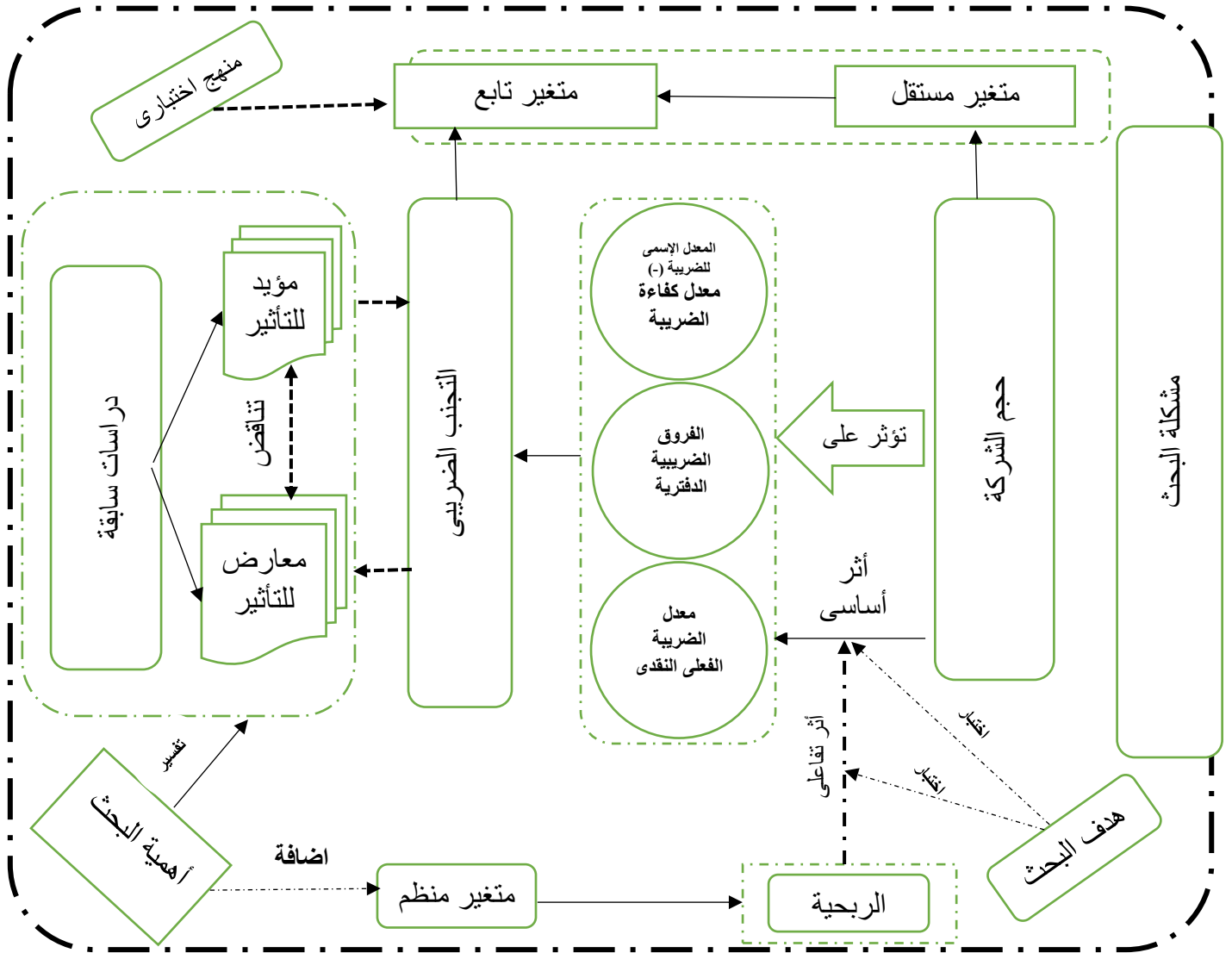
خطة البحث: في ضوء مشكلة البحث وهدفه يتم تقسيم البحث كما يلي:

القسم الأول: الإطار النظري للبحث

القسم الثاني: الدراسة الإختبارية

القسم الثالث: مضامين النتائج وحدودها

ويمكن للباحثة أن تعبر عن الإطار السابق للبحث في الشكل التالي:



شكل رقم (1) الإطار العام للبحث

القسم الأول: الإطار النظري للبحث

مقدمة

يعد التجنب الضريبي ظاهرة عالمية تأخذ مكانها في كل دول العالم، ويتمثل الهدف منها في تقليل عبء الضرائب التي تدفعها الشركات إلى أقل قدر ممكن من خلال تنظيم شئون الممول المالية بما يتفق مع القوانين والتشريعات الضريبية، وإستغلال الإعفاءات والحوافز التي تمنحها قوانين الضرائب في هذه الدول (Darabi & Zamani, 2017). وغالباً ما يلجأ الممولون لمثل هذه الظاهرة لأن العبء الضريبي قد يكون مرتفعاً من ناحية، ولا يعود بالنفع المباشر عليهم من ناحية أخرى (Gaaya et al., 2017).

ويعتمد قرار الإدارة بشأن ممارسات التجنب الضريبي على المقارنة بين ما تحققه هذه الممارسات من وفورات ضريبية متوقعة للمساهمين والشركة من جهة (مثل: زيادة السيولة، وزيادة الأرباح، وتخفيض الإلتزامات الضريبية على سبيل المثال، فضلاً عن أن انخفاض كفاءة معدل الضريبة قد يكون بمثابة إشارة إيجابية للمستثمرين يكون من شأنها أن تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال) (Beer et al., 2020؛ Rezaei & Ghanaeenejad, 2014)، وبين التكاليف والمخاطر المحتملة على الشركة من جهة أخرى (مثل: زيادة تكاليف المعاملات والتكاليف القانونية، وزيادة العداوة تجاه الشركة، والسمعة السيئة بين مختلف أصحاب المصالح، فضلاً عن تعرض الشركة لمستويات أعلى من المخاطر السياسية والتنظيمية، وكذلك العقوبات المالية والاجتماعية (مثل: المقاطعة)). ولذلك فإن الفوائد المكتسبة من التجنب الضريبي يجب أن تتجاوز بشكل أكبر التكاليف المحتملة منه حتى يتوافر لدى الشركة حافز قوى لإتباع ممارسات التجنب الضريبي (Rego & Wilson, 2012؛ Payne & Raiborn, 2018؛ Evana, 2019).

أولاً: التجنب الضريبي والمفاهيم ذات الصلة

تحاول الحكومات دائماً فرض القوانين واللوائح الضريبية لتحقيق مزيد من الإيرادات والإلتزام من جانب الشركات. ومن ناحية أخرى تحاول الشركات دائماً استغلال الثغرات في القوانين واللوائح لمحاولة تقليل أو حتى تجنب دفع الضرائب (Turyatini, 2017). ويمكن تصنيف هذا الإجراء من قبل الشركات على أنه تجنب ضريبي Tax Avoidance أو تهرب ضريبي Tax Evasion، ويتمثل الفرق بينهما في إتباع الوسائل القانونية واستغلال الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية (التجنب الضريبي) (Payne & Raiborn, 2018)، أو إتباع الوسائل غير

القانونية وتجاهل القوانين الضريبية (التهرب الضريبي) وذلك من خلال أنشطة التخطيط الضريبي التي تشمل كلاً من الأنشطة القانونية وغير القانونية (Kang, 2016) وكذلك تلك الموجودة في المنطقة الرمادية التي لا مفر منها بين الإثنين) (مرقص، 2022). ويمثل دفع الضريبة عبئاً لمعظم الشركات (كدافعي ضرائب) لأن دفعها لا يعود عليهم بالنفع المباشر وإنما الغرض من الضرائب هو النفع العام (Putri & Suryarini, 2017).

ويعد التخطيط الضريبي المرحلة الأولى لكافة السياسات والإجراءات التي تكون محصلتها جزءاً من استراتيجية عمل الشركة، ويكون هدفها هو تخفيض مقدار الضريبة المدفوع بشكل قانوني أو غير قانوني، فهو يعنى وضع استراتيجية بعيدة المدى يتم من خلالها تحديد الطرق والأساليب القانونية أو غير القانونية التي تمكن الممول من تخفيض الإلتزامات الضريبية (Lietz, 2013). وقد عرفه (خورشيد وآخرون، 2021) على أنه المفاضلة بين البدائل المتاحة لتخفيض الإلتزامات الضريبية للاستفادة من الوفر الضريبي في تعظيم العائد على الإستثمار.

وعليه فإن المفاهيم التي تسعى لخفض الإلتزام الضريبي تشترك في الهدف، ولكنها تختلف من حيث الشرعية القانونية والأخلاقية للوسيلة المستخدمة في سبيل الوصول لذلك الهدف.

ثانياً: دوافع التجنب الضريبي

يرى (Hsieh, 2012؛ مرقص، 2022) أن الممولين يعتبرون الضريبة عبئاً، وهذا ما يعد أحد المؤشرات الدالة على ظهور سلوك التجنب الضريبي. وهناك أمور عديدة تدفعهم لذلك هي:

- ضعف إشراف السلطات الضريبية.
- ثغرات قانون الضرائب.
- ضعف منظومة العقوبات بالتشريع الضريبي.
- نقص آليات الحوكمة والرقابة.
- مواجهة الشركة قيوداً مالية أو إعساراً مالياً.
- قصور نظم حوافز ومكافآت المديرين.

ثالثاً: آليات التجنب الضريبي

يتعين على الشركات دفع ضريبة كنسبة من الأرباح الناتجة عن أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المالية. ونظراً لأن مصروفات ضريبة الدخل هي مصروفات قائمة على الإستحقاق فمن المحتمل

أن يتم التلاعب بأجزاء منها للتأثير على أرباح ما بعد الضرائب (Hanlon & Heitzman, 2010). ويوضح الجدول التالي بعض الآليات المستخدمة لتخفيف عبء الضريبة:

جدول رقم (1) آليات التجنب الضريبي

الآلية	المعنى
الملاذ الضريبية Tax Shelters	تستغل الشركات الدولية الإتفاقيات الضريبية لتجنب الإزدواج في تكيف أوضاعها من خلال نقل أرباحها، أو تغيير مكان إقامتها إلى دول لا يتم فرض ضرائب بها، أو تكون ذات معدلات ضريبية منخفضة، وتتميز هذه الدول بالإستقرار السياسي والسرية المصرفية (Shen et al., 2021).
أسعار التحويل Transfer Pricing	تعتمد الشركات على مجموعة من القواعد والأساليب التي يتم بها تسعير المعاملات داخل وبين الشركات أو الفروع الخاضعة لإدارة أو ملكية مشتركة، ويتم تنظيم هذه المعاملات وطرق تسعيرها بما يتيح تخفيض المدفوعات الضريبية للشركات الأم (Klassen et al., 2017).
مرونة المعايير المحاسبية Flexibility of Accounting Standards	استخدام بدائل القياس والتقييم المحاسبى التي تتيحها المعايير (Evana, 2019): <ul style="list-style-type: none"> • التمويل بالإقتراض بدلاً من التمويل الذاتى. • الإيجار بدلاً من التملك. • استخدام طرق تسعير صرف المخزون على النحو الذى يعرض نتائج الأعمال وفقاً لرغبات مجلس الإدارة.
النظام الضريبي للدولة State Tax System	<ul style="list-style-type: none"> • توجيه الإستثمارات إلى أنشطة ومجالات يمنحها المشرع حافزاً ضريبياً قد يتمثل في إعفاء العائد المحقق في تلك الأنشطة والمجالات من الخضوع للضريبة أو تخفيض سعر الضريبة. • قيد الأسهم بسوق الأوراق المالية قبل بيعها لتجنب خضوع أرباحها للضريبة. • ضعف نظام العقوبات الضريبية: تلجأ الشركات إلى تأجيل الضرائب من خلال تأجيل سداد الضريبة لسنوات تالية، أو تأجيل حصول الشركة على الدخل لسنوات قادمة (ترحيل الخسائر الضريبية، وتوقيت الإعتراف بالإيراد) وذلك إذا ما كان عائد الإستثمار من مبلغ الضرائب المؤجل دفعه يتجاوز الغرامات والجزاءات المفروضة على الشركة. (Kim & Im, 2017؛ محمد وبغدادى، 2019)

رابعاً: العلاقة التأثيرية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي

قد تناولت العديد من الدراسات العوامل التي تؤثر على التجنب الضريبي، ومن أهم هذه العوامل حجم الشركة، فهو يعبر عن الموارد والإمكانات التي تتمتع بها الشركات والخدمات التي يمكن تقديمها (Wu et al., 2012). ويعد حجم الشركة عنصراً مهماً في العديد من خصائص الشركة وأحد العوامل المؤثرة في التجنب الضريبي (Tailab, 2014). ويلعب حجم الشركة دوراً حيوياً في تحديد العلاقة التي تتمتع بها الشركة مع البيئة الخارجية وكذلك داخل الشركة. فالشركات الكبيرة يمكنها التأثير بشكل كبير على أصحاب المصلحة الآخرين. ومع ظهور العولمة في الإقتصاد العالمي المعاصر أصبح للحجم تأثير على بيئة الشركات (Peng, 2016)، ويعد النمو في حجم الشركة جانباً من جوانب النمو الإقتصادي (Bhayani, 2010). وأيضاً للحجم دور كبير عند إجراء الفحص التحليلي للشركات، فتحليل الإيرادات والأرباح للشركات منفردة قد يعطى صورة مضللة للمحلل، ولكن عند

إجراء الفحص للإيرادات والأرباح بالنسبة لحجم الشركة ومقارنة الشركات ببعضها البعض فإن النتائج قد تختلف بشكل واضح (Robinson *et al.*, 2010).

ويعد حجم الشركة عاملاً مهماً لنجاحها بسبب ظاهرة وفورات الحجم، فالشركات الكبيرة غالباً ما تعمل بكفاءة أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة. حيث يؤثر استغلال وفورات الحجم، وتنوع الأنشطة التجارية، والقدرة على استغلال سوق كبير، ودرجة تسهيل الإجراءات الإدارية بشكل أساسي على أداء الشركة. ومن خلال استغلال وفورات الحجم يمكن للشركات الكبيرة زيادة الإنتاجية مقارنة بالمؤسسات الصغيرة (Liu, 2018; Olawale *et al.*, 2017).

وإضافة إلى ذلك فإنه غالباً ما يرتبط حجم الشركة بقوة السوق (Amato & Wilder, 1985;) حيث تتمتع الشركات الكبيرة بمزايا أكثر في التفاوض مع البائعين والموردين، كما تضع الشركات الكبيرة حواجز دخول السوق أمام المنافسين الجدد (Serrasqueiro & Nunes, 2008; Ramsay *et al.*, 2005). ومن ثم فإنها تزيد من قوة السوق في الصناعة (Lee, 2009). وعلاوة على ذلك فإن تلك الشركات الكبيرة غالباً ما تستغل أسواق رأس المال وكذلك أسواق الدين العام بتكاليف رأس مال منخفضة (Isik *et al.*, 2017).

وتعتبر الشركات كبيرة الحجم أكثر قدرة على المنافسة مقارنة بالشركات الصغيرة، كما تتيح الموارد الأكبر للشركات الكبيرة فرص عمل في مناطق جديدة تتطلب وجود معدلات أعلى لرأس المال مما يجعلها أكثر ربحية مع وجود معدلات أقل من المنافسة (AlGhusin, 2015). ومن جانب آخر ينتج عن حجم الشركة أيضاً انخفاض في تكاليف الإفلاس إذ يرتبط حجم الشركة بعلاقة موجبة مع قدرتها على الإقتراض، بينما تواجه الشركات الأصغر صعوبات في الإقتراض حيث يصبح المبلغ كبيراً مقابل تكاليف الإفلاس (Serrasqueiro & Nunes, 2008;) (Nawaiseh, 2015).

ولذلك تحصل الشركات الأكبر على ميزة كبيرة من خلال جمع الأموال على المدى الطويل للديون مع تلبية وفورات الحجم التي لا يمكن للشركات الأصغر حجماً الإستفادة منها. وتسمح وفورات الحجم للشركات الكبيرة أيضاً أن تقوم بالتفاوض على الأسعار والكميات المطلوبة بطريقة أكثر كفاءة وذلك بسبب عمليات الشراء بالجملة التي يمكن إجراؤها من جانبها والتي يكون لها تأثير مباشر على المبيعات والربحية (Asimakopoulos *et al.*, 2009).

ويمكن للشركات الأكثر ربحية أن توسع حجم عملياتها بسهولة من خلال التمويل الداخلي. ومع ذلك فإن عملية التمويل برمتها ليست بسيطة كما تبدو. وإضافة إلى ذلك فإن الشركات تحتاج إلى توخي الحذر في اختيار طرق التمويل إذ أن لها علاقة مباشرة بسعر السهم ومكانة السوق. وإذا ما حاولوا الحصول على تمويل الديون فإنهم يعرضون مؤسستهم لمخاطر معينة قد تؤدي إلى تناقص أعداد المستثمرين (Hung et al., 2021).

وفضلاً عن ذلك، فإن الشركات الكبيرة تمتلك أيضاً موارد وقدرات فائقة في تطوير المنتجات، وتطوير الابتكار التكنولوجي، وبالطبع تنفيذ أفضل لإستراتيجيات الأعمال والتسويق والتجارة الإلكترونية (Kipesha, 2013). ولذلك يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تعمل بكفاءة أكبر لأن لديها موارد جيدة مع استخدام أكثر كفاءة للمدخلات (Halkos & Tzeremes, 2007). ومن السمات البارزة للشركات الكبيرة امتلاك موارد رأس المال البشري (Pissarides, 2000; Yang & Chen, 2009) حيث يكون لديها قوة عاملة كبيرة بالإضافة إلى عمال مؤهلين تأهيلاً عالياً، كما يكون بوسعها أن تعمل على توظيف العمال المهرة في الوقت نفسه، وبالتالي فإن التأثير الكبير للمؤسسات الكبيرة عادة ما يتمثل في خلق فرص عمل جديدة في المجتمع.

ومع ذلك فإن الشركات الكبيرة لديها العديد من العيوب مقارنة بالشركات الصغيرة إذ أن تلك الشركات الكبيرة غالباً ما تكون ناضجة مما يجعلها في الغالب غير مرنة مع التغيرات السوقية والإستراتيجية (Mankiw, 2018). وفي الوقت نفسه فإن تلك الشركات عند وجود شركات صغيرة الحجم تتسم بمرونة أكبر في إدارة آلية التنظيم، وابتكار المنتجات، ونهج السوق سيتعين على الشركات الكبيرة عندئذ أن تنفق المزيد من الأموال على الأنشطة مثل تكاليف الإعلان، وتكاليف التسويق، ونفقات إنشاء قنوات التوزيع، وما إلى ذلك كي تتمكن من الحفاظ على حصتها في السوق وزيادتها (Majumdar, 1997)، بل إن بعض هذه الشركات كشرركات التجارة الإلكترونية على وجه الخصوص قد تنفق المزيد على أنشطة الإعلان والتسويق. وقد تواجه الشركات الكبيرة أوجه قصور بسبب بعض القيود مثل تكاليف العمالة، والتكاليف الأكبر ذات الصلة، والعمليات الإدارية المعقدة، والإدارة البيروقراطية، والإدارة بشكل عام، والمستويات العالية من الإستثمار، وتحويل الإستثمار، وما إلى ذلك (Jónsson, 2007; Becker-Blease et al., 2010).

خامساً: الربحية كمتغير منظم لعلاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي

يؤثر اهتمام الشركات بتعظيم الربحية على القرارات الإستثمارية لأصحاب المصالح، وقرارات الإدارة بممارسات التجنب الضريبي حيث أشار كل من (Zumla, 2016) ؛ Lestari & Solikhah, 2019؛ وأبو زيد وآخرون، 2020) إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية والتجنب الضريبي نظراً لأن الإدارة الإنتهازية تقوم بتقليل العبء الضريبي بغرض زيادة أرباح الشركة التي تؤثر على تعويضاتها. وعلى النقيض من ذلك أشار كل من (Kim et al., 2011; Kasim) إلى وجود علاقة عكسية بين الربحية والتجنب الضريبي حيث تسعى الشركات للوفاء بمسئوليتها تجاه المجتمع، بالإضافة لتجنب ضغوط مصحلة الضرائب في حالة اكتشاف فرق بين الربح المعلن والضرائب المدفوعة نتيجة التجنب الضريبي. ويعد ارتفاع مستوى أرباح الشركة عن متوسط القطاع الاقتصادي دليلاً على عدم لجوء الشركة لممارسات التجنب الضريبي. أما كل من (Pangestu & Bimo, 2018) ؛ Nugroho & Agustia, 2018) فقد أشاروا إلى عدم وجود علاقة بين الربحية والتجنب الضريبي.

وفي هذا الصدد توجد نظريتان متناقضتان تناولتا هذا الأثر حيث تنظر الأولى وهي **نظرية التكلفة السياسية Political Cost Theory** إلى الضرائب على أرباح الشركات باعتبارها وسيلة مباشرة لنقل ثروة الشركات، وهي بذلك تشكل أحد عناصر التكاليف السياسية التي تتحملها الشركات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التدخل الحكومي في شئونها عن طريق فرض إجراءات رقابية أو إشرافية أو تنظيمية من شأنها أن تؤثر على قيمة الشركة وتدفقاتها الحالية والمستقبلية. وقد أوضح (Zimmerman, 1983) أنه يمكن استخدام حجم الشركة بديلاً للتكاليف السياسية للشركات ومعدلات الضريبة الفعالة لقياس هذه التكاليف. وتشير نظرية التكلفة السياسية أن الشركات الأكبر والأكثر ربحية تخضع لمعدلات ضريبية فعالة أكبر وتدقيق حكومي صارم مما يجعلها أقل احتمالاً لممارسة التجنب الضريبي مقارنة بالشركات الصغيرة (Akhoondnejad et al., 2013).

وتشير هذه النظرية إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعال ETR حيث تخضع الشركات الأكبر حجماً والأكثر ربحية للرؤية العامة مما يجعلها أكثر عرضة لإجراءات تنظيمية أكبر من قبل الحكومة وهو ما يجبر تلك الشركات على التصرف بمسئولية اجتماعية، وتعديل تصرفاتها، وسلوكياتها وفقاً لما تتوقعه بيئتها الاجتماعية مما يعني انخفاض قدرة الشركات الكبيرة على الإنخراط في أنشطة التجنب الضريبي قياساً بالشركات الصغيرة

(Zimmerman, 1983; Watts & Zimmerman, 1986; Watts & Zimmerman, 1978; Kraft, 2014; Kasim & Saad, 2019).

وعلى النقيض من ذلك تفترض النظرية الثانية وهي **نظرية القوة السياسية Political Power Theory** أن الشركات الأكبر والأكثر ربحية يمكنها أن تؤثر على العملية السياسية لصالحها وذلك بما يكون لديها من موارد ومهارات وفرص متنوعة لإمتلاك مصادر عدة للدخل، وتكاليف تمويلية، وقدرة تنافسية تجعلها تتمتع بقوة إقتصادية وسياسية فائقة مقارنة بالشركات الصغيرة، كما تساعدها في الوقت ذاته على الإنخراط في أنشطة التجنب الضريبي لخفض معدل الضريبة الفعال الذي تخضع له الشركات، وبالتالي تكون الشركات الكبيرة أكثر قدرة على تجنب الأعباء الضريبية مقارنة بالشركات الصغيرة وهو ما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعال ETR. كما يمكن للشركات الكبيرة على وجه الخصوص أن تستخدم مواردها وسلطتها للتفاوض بشأن العبء الضريبي أو التأثير على التشريعات لصالحها مما يؤدي إلى انخفاض معدل الضريبة الفعال للشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة. ويعني ذلك أن الشركات الكبيرة يكون لديها قدرة أكبر على الإنخراط في أنشطة التجنب الضريبي (Siegfried, 1972؛ أبو سالم، 2020؛ Mocanu et al., 2021).

وأشارت دراسة (Sopiyana, 2022; Latifatul et al., 2023) للدور المنظم للربحية لعلاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي، فحجم الشركة يعد أحد العوامل المؤثرة على ظاهرة التجنب الضريبي، ويمكن قياسه بحجم إجمالي الأصول المملوكة للشركة. فكلما زاد حجم الشركة، زاد إجمالي أصول الشركة. مما يعني أن المعاملات التي تنفذها الشركة ستكون أكثر تعقيداً. وبالتالي زيادة الفجوة التي يمكن أن يستخدمها دافعو الضرائب للقيام بأنشطة التجنب الضريبي (Mulyatia et al., 2019).

وتعكس الربحية فعالية الإدارة ككل، من خلال مستوى الربح الذي تم الحصول عليه فيما يتعلق بالمبيعات والإستثمار. وفقاً لما تم ذكره سابقاً توجد عدة مقاييس للربحية، أحدها معدل العائد على الأصول (ROA) وهو مؤشر يعكس الأداء المالي للشركة، فكلما ارتفعت قيمة العائد على الأصول التي يمكن أن تحققها الشركة، يصنف الأداء المالي للشركة على أنه جيد. وكلما كانت إدارة أصول الشركة أفضل، زاد الربح الذي تحققه الشركة. وعندما تحقق الشركة ربحاً كبيراً، تزداد الضريبة التي تتحملها الشركة أيضاً. وأوضح (Utami, 2013) في دراسته أن الشركات ذات

الربحية العالية ستكشف بشكل متزايد عن إلتزاماتها الضريبية مما يدفع الشركات لتقليل المدفوعات الضريبية عن طريق اللجوء لممارسات التجنب الضريبي.

وبناءً عليه فقد أسفرت نتائج دراسة (Latifatul et al., 2023) عن وجود تأثير للربحية كمتغير منظم على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي. كلما زاد حجم الشركة، زادت الربحية. ويعد حجم الشركة عاملاً هاماً عند تمويل الشركة من المؤسسات المالية، فكلما زاد حجم الشركة، كان من الأسهل على الشركة الحصول على التمويل الكافي للتأثير على الأداء المالي للشركة بشكل إيجابي وذلك لأن الحجم الأكبر سيمكن الشركة من تحقيق أرباح عالية تزيد من قيمتها وتمكنها من التحكم في أنشطة التجنب الضريبي.

القسم الثاني: الدراسة الاختبارية

أولاً: منهجية البحث

1- دراسات سابقة واشتقاق فروض البحث

- اشتقاق الفرض الأول: الأثر الأساسي (حجم الشركة) ← التجنب الضريبي

جدول رقم (2) المجموعة الأولى: دراسات تناولت العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي

المجموعة الأولى: دراسات تناولت العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي	
1- دراسة (Saragih et al., 2021)	
هدف الدراسة	اختبار تأثير القدرة الإدارية وحجم الشركة، وتأثيرهما المشترك على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المملوكة للدولة.
المتغير التابع	التجنب الضريبي، وتم قياسه باستخدام الفروق الضريبية الدفترية (BTD) بنسبة (نسبة صافي الدخل مطروحا منه الدخل الخاضع للضريبة إلى معدل الضريبة القانوني) إلى إجمالي الأصول.
المتغير المستقل	القدرة الإدارية، وتم قياسها عن طريق قياس الكفاءة النسبية للشركة الصناعية المقصودة
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على الشركات المملوكة للدولة المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام 2019.
نتائج الدراسة	لحجم الشركة تأثير إيجابي على التجنب الضريبي فكلما زاد حجم الشركة زادت إمكانية مشاركة الشركة في أنشطة التجنب الضريبي. فالشركات الكبيرة لديها موارد وفرص لإجراء تخطيط ضريبي أفضل يكسبها قدرة أفضل على إدارة أصولها، وزيادة نمو المبيعات، وتقليل الأعباء الضريبية.
2- دراسة (Yahaya & Yusuf, 2020)	
هدف الدراسة	اختبار العلاقة بين خصائص الشركة والتجنب الضريبي.
المتغير التابع	التجنب الضريبي، وتم قياسه باستخدام معدل الضريبة الفعال (ETR) بنسبة إجمالي مصروف الضريبة إلى الدخل قبل الضريبة.
المتغيرات المستقلة	<ul style="list-style-type: none"> • حجم الشركة، وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. • ربحية الشركة، وتم قياسها باستخدام معدل العائد على الأصول بنسبة الدخل قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول.

	<ul style="list-style-type: none"> • الرافعة المالية، وتم قياسها بنسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول. • عمر الشركة، وتم قياسه بسنوات الوجود للشركة منذ تأسيسها.
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 20 شركة تأمين مدرجة في البورصة النيجيرية خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2018.
نتائج الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> • لحجم الشركة تأثير إيجابي على التجنب الضريبي فكلما زاد حجم الشركة زاد التجنب الضريبي. • فالشركات الكبيرة يمكن أن تحقق وفورات الحجم من خلال التخطيط الضريبي ولديها الحوافز والموارد المتاحة التي تمكنها من تقليل الضريبة المستحقة. • للربحية تأثير سلبي على التجنب الضريبي، حيث أثبتت الدراسة أن التغيرات في أرباح شركات التأمين ليست مهمة في التجنب الضريبي.
3- دراسة (أبو سالم، 2020)	
هدف الدراسة	التعرف على طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية.
المتغير التابع	التجنب الضريبي، وتم قياسه باستخدام معدل الضريبة الفعال (ETR).
المتغير المستقل	حجم الشركة، وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بالقيمة الدفترية، واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بالقيمة السوقية، واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الإيرادات.
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 88 شركة مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2018.
نتائج الدراسة	وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي مدعماً بذلك نظرية القوة السياسية التي تشير إلى قدرة الشركات الكبيرة في التأثير على العملية السياسية لصالحها لما تتمتع به من قوة سياسية واقتصادية فائقة تجعلها أكثر قدرة على خفض الأعباء الضريبية مقارنة بالشركات الصغيرة.
4- دراسة (Chytis et al., 2019)	
هدف الدراسة	اختبار العلاقة المحتملة بين التجنب الضريبي للشركات وخصائص حوكمة الشركات ومجموعة من المؤشرات المالية.
المتغير التابع	التجنب الضريبي، وتم قياسه باستخدام معدل الضريبة الفعال النقدي (CETR) بنسبة ضريبة الدخل المدفوعة نقداً إلى الدخل قبل الضريبة.
المتغيرات المستقلة	<ul style="list-style-type: none"> • إستقلالية مجلس إدارة الشركة، وتم قياسها بنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. • نوع شركة المراجعة، تحصل على القيمة 1 إذا تم تدقيق الشركة من قبل إحدى شركات التدقيق "Big4" و 0 بخلاف ذلك • تمركز الملكية، وتم قياسها على أنها النسبة المئوية التراكمية للمساهمين الذين يمتلكون أكثر من 5٪ لكل مساهم.
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 56 شركة مدرجة في بورصة أثينا للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2015.
نتائج الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> • لحجم الشركة تأثير سلبي على التجنب الضريبي حيث تظهر الشركات اليونانية الكبيرة قدراً أقل من التجنب الضريبي. • للربحية تأثير إيجابي على التجنب الضريبي، فالشركات ذات العائد المرتفع على رأس المال العامل يكون التجنب الضريبي لديها أعلى.
5- دراسة (Kim & Im, 2017)	
هدف الدراسة	دراسة الخصائص المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي بها إلى التجنب الضريبي.

المتغير التابع	التجنب الضريبي، وتم قياسه باستخدام الفروق الضريبية الدفترية (BTD) بنسبة الدخل الخاضع للضريبة بعد طرحه من الدخل المحاسبي إلى إجمالي الأصول.
المتغير المستقل	إجمالي الاستحقاقات، وتم قياسه من خلال الفرق بين الربح المحاسبي والتدفقات النقدية التشغيلية.
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 18754 شركة مدرجة في بورصة كوريا خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2013.
نتائج الدراسة	لحجم الشركة والربحية تأثير إيجابي على التجنب الضريبي، فعلى الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتحمل عبئاً ضريبياً أقل لإستفادتها من أحكام خفض الضرائب- فهي تحصل على خفض ضريبي وإعفاء من قانون الضرائب- والإعانات الضريبية من سياسة مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعلاوة على ذلك يكون لديها هيكل مالي مميز، إلا أنها تلجأ للتجنب الضريبي لتعظيم قيمتها.
6- دراسة (Kraft, 2014)	
هدف الدراسة	فحص محددات معدل الضريبة الفعال للشركات الألمانية التي خضعت للإصلاح الضريبي لعام 2008.
المتغير التابع	معدل الضريبة الفعال، وتم قياسه بنسبة مصروف الضريبة إلى الدخل قبل الضريبة.
المتغيرات المستقلة	<ul style="list-style-type: none"> • حجم الشركة، وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. • الرافعة المالية، وتم قياسها بنسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين. • نفقات الإيجار التشغيلي، وتم قياسها بنسبة الإيجار التشغيلي إلى المبيعات. • التدفق النقدي الحر، نسبة التدفق النقدي التشغيلي مطروحاً منه النفقات الرأسمالية ومطروحاً منه توزيعات الأرباح المدفوعة إلى إجمالي الأصول. • الربحية، وتم قياسها باستخدام معدل العائد على الأصول.
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 487 شركة ألمانية خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2011.
نتائج الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> • تدعم نظرية التكلفة السياسية، وتشير إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعال مما يعني انخفاض قدرة الشركات الكبيرة على ممارسة التجنب الضريبي. • الشركات الأكثر ربحية تكون أكثر انخراطاً في الاستراتيجيات الضريبية التي تؤدي إلى خفض معدل الضريبة الفعال مما يعني أن الشركات الأكثر ربحية لديها القدرة على ممارسة التجنب الضريبي.

بالاعتماد على ما تم عرضه، يمكن صياغة فرض البحث الأول كما يلي:

ف1: "لا توجد علاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية".

تقييم ما تم عرضه من دراسات سابقة:

في ضوء نتائج الدراسات السابقة، تلخص الباحثة لما يلي:

- عدم استقرار الأدلة البحثية حول تأثير حجم الشركة على التجنب الضريبي، الأمر الذي يجعل هذا التأثير مرهون بعوامل أخرى قد تكون منظمة له، وهو ما يعمل البحث الحالي على استكشافه.
- في ضوء النقطة السابقة، تبدو الحاجة ملحة بوجود العمل على مراجعة طبيعة التأثير محل الاهتمام، ويقدم البحث الحالي "الربحية" كمتغير منظم ومفسر للتعارض في الدراسات السابقة، ولعل هذا ما يميزه عن باقى الدراسات.
- ندرة اهتمام الدراسات العربية بوجه عام والمصرية بوجه خاص بالسؤال البحثي الحالي، فلم تتوصل الباحثة لأي دراسة عربية انتهجت هذا النهج.

وفي ضوء التقييم السابق، يتسنى للباحثة تأصيل الفرض الثاني للبحث كما يلي:

- اشتقاق الفرض الثاني: الأثر التفاعلي لحجم الشركة والربحية على التجنب الضريبي:

(حجم الشركة الربحية ← التجنب الضريبي)

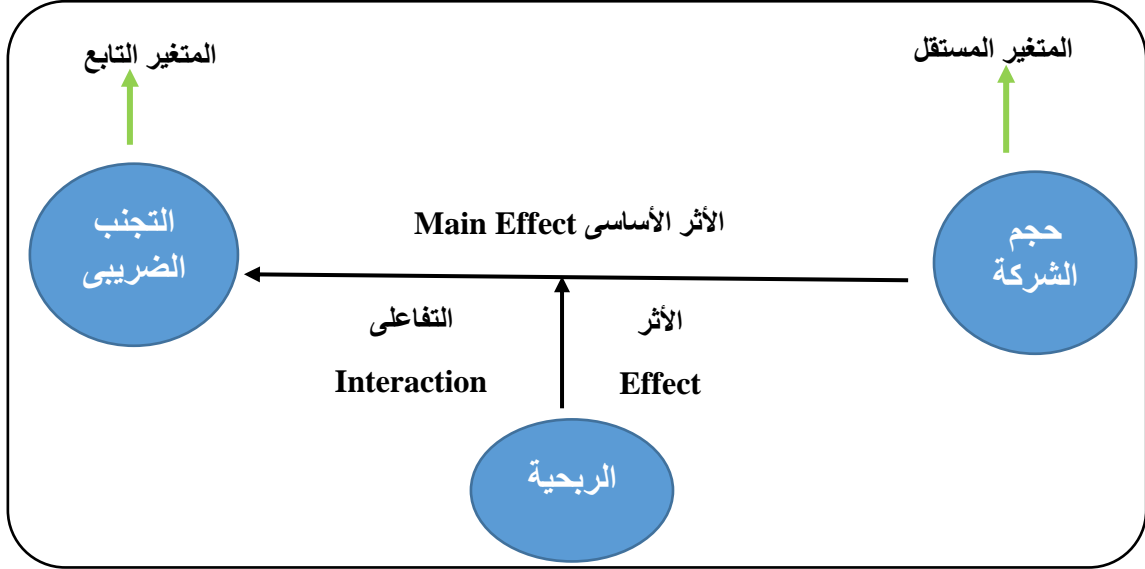
جدول رقم (3) المجموعة الثانية: دراسات تناولت أثر الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي

المجموعة الثانية: دراسات تناولت أثر الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي	
1- دراسة (Sopiyana, 2022)	
هدف الدراسة	التعرف على تأثير الرافعة المالية وحجم الشركة على التجنب الضريبي والربحية كمتغير منظم.
المتغير التابع	التجنب الضريبي
المتغير المستقل	حجم الشركة
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على شركات الإنشاءات المسجلة في IDX ببورصة إندونيسيا خلال الفترة 2017-2019.
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة لوجود أثر عكسي وهام لحجم الشركة على التجنب الضريبي ويرجع هذا الأثر لوجود الربحية.
2- دراسة (Latifatul et al., 2023)	
هدف الدراسة	التعرف على تأثير العلاقات السياسية، ومخاطر الشركات، والرافعة المالية، وحجم الشركة على التجنب الضريبي والربحية كمتغير منظم.
المتغير التابع	التجنب الضريبي، وتم قياسه باستخدام معدل الضريبة الفعال (ETR).
المتغير المستقل	حجم الشركة، وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 99 شركة من شركات الأغذية والمشروبات المسجلة في IDX ببورصة إندونيسيا خلال الفترة 2018-2021.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة لعدم وجود أثر للعلاقات السياسية، ومخاطر الشركات، وحجم الشركة على التجنب الضريبي، بينما وجدت أثر موجب للرافعة المالية على التجنب الضريبي، بالإضافة إلى وجود أثر موجب للربحية كمتغير منظم للعلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

بالاعتماد على ما تم عرضه، يمكن صياغة فرض البحث الثاني كما يلي:

ف2: "توجد تأثير للربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية".

والشكل التالي يوضح أن البحث يتناول أثرين (الأساسي والتفاعلي):



شكل (2) التصور العام لمتغيرات البحث

2- نماذج البحث

التجنب الضريبي = د (حجم الشركة، الربحية، حجم الشركة*الربحية، المتغيرات الضابطة)

جدول رقم (4) نماذج الدراسة

النوع	صيغة النموذج	النموذج
انحدار تفاعلي	$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 FS_{it} * ROA_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	الأول
	$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 ROE_{it} + \beta_3 FS_{it} * ROE_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	الثاني
	$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 FS_{it} * EPS_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	الثالث
	$BTD_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 FS_{it} * ROA_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	الرابع
	$BTD_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 ROE_{it} + \beta_3 FS_{it} * ROE_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	الخامس
	$BTD_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 FS_{it} * EPS_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	السادس
	$CETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 FS_{it} * ROA_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	السابع
	$CETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_2 ROE_{it} + \beta_3 FS_{it} * ROE_{it} + \beta_4 CAPINT_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \beta_7 OCF_{it} + \varepsilon_{it}$	الثامن

	$+\beta_6 \text{ INVINT}_{it} + \beta_7 \text{ OCF}_{it} + \varepsilon_{it}$	
	$\text{CETR}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ FS}_{it} + \beta_2 \text{ EPS}_{it} + \beta_3 \text{ FS}_{it} * \text{EPS}_{it} + \beta_4 \text{ CAPINT}_{it} + \beta_5 \text{ LEV}_{it}$	التاسع
	$+\beta_6 \text{ INVINT}_{it} + \beta_7 \text{ OCF}_{it} + \varepsilon_{it}$	
حيث أن:		
LEV_{it} : الرافعة المالية للشركة i في الفترة t . ε_{it} : الخطأ العشوائي. β_0 : ثابت الانحدار. β_1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل (حجم الشركة). β_2 : معامل الانحدار للمتغير المنظم (ربحية الشركة). β_3 : معامل الانحدار للتفاعل بين حجم الشركة والربحية. β_4 : معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة.	TA_{it} ، CETR_{it} ، BTD_{it} : التجنب الضريبي للشركة i في الفترة t . ROE_{it} ، ROA_{it} ، EPS_{it} : ربحية الشركة i في الفترة t . FS_{it} : حجم الشركة i في الفترة t . INVINT_{it} : كثافة المخزون للشركة i في الفترة t . OCF_{it} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في الفترة t . CAPINT_{it} : كثافة رأس المال للشركة i في الفترة t .	

3- متغيرات البحث والتعريف الإجرائي لها

يمكن تلخيص متغيرات البحث وقياسها الإجرائي في الجدول التالي:

جدول رقم (5) التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث

التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
	رمز المتغير	اسم المتغير
مقاييس المتغير التابع		
ويتم قياسها من خلال قسمة الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة على إجمالي الأصول.	BTD	الفروق الضريبية الدفترية
ويتم قياسه بقسمة ضريبة الدخل المدفوعة نقداً على الدخل قبل الضريبة.	CETR	معدل الضريبة الفعلية النقدي
ويتم قياسه من خلال الفرق بين معدل ضريبة الدخل الإسمي ومعدل كفاءة الضريبة.	TA	التجنب الضريبي
مقاييس المتغير المستقل		
ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	FS	حجم الشركة
مقاييس المتغير المنظم		
ويتم قياسه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام.	EBS	ربحية السهم
ويتم قياسه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول.	ROA	معدل العائد على الأصول
ويتم قياسه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية.	ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
مقاييس المتغيرات الضابطة		
ويتم قياسه بقسمة الأصول الثابتة على إجمالي الأصول.	CAPINT	كثافة رأس المال
ويتم قياسه بقسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول.	LEV	الرافعة المالية
ويتم قياسه بقسمة المخزون على إجمالي الأصول.	INVINT	كثافة المخزون
ويتم قياسه بقسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على إجمالي الأصول.	OCF	التدفقات النقدية التشغيلية

4- مجتمع وعينة وفترة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، والموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2021، ويعتمد البحث

الحالي في اختبار الفروض على اختيار عينة عشوائية مكونة من 90 شركة وذلك بواقع 1080 مشاهدة موزعة على 13 قطاعاً اقتصادياً. وذلك بعد استبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية لاختلاف أنشطتها، وتقاربيها المالية، ولما لها من طبيعة خاصة في التعامل.

5- مصادر جمع البيانات

اعتمد البحث الحالي على المصادر التالية في الحصول على البيانات المطلوبة:

- موقع مباشر مصر وذلك للحصول على التقارير المالية، وتقارير مجلس الإدارة ومحاضر اجتماع الجمعية العامة. <http://www.mubasher.info>
- موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg) وذلك للحصول على تقارير الإفصاح، وتقارير لجان مجلس الإدارة لكل شركة.

ثانياً: النتائج الإحصائية لاختبار فروض البحث

اعتمد البحث على برنامج STATA 14، والذي تم في ضوء نتائجه مناقشة الإحصاءات الوصفية والمحاسبية لمتغيرات البحث، وعرض ومناقشة نتائج نماذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى المستخدم في اختبار فروض البحث وذلك كما هو موضح في النقاط التالية:

1- الإحصاءات الوصفية:

يوضح الجدول التالي بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات لإظهار جزء من خصائصها على مستوى العينة، متضمنة مقاييس النزعة المركزية، والتشتت:

جدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

نوع المتغير	المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
رتبة	الفرق بين المعدل الإسمي للضريبة ومعدل كفاءة الضريبة (TA)	0.0886	0.0950	0	0.225
	الفروق الضريبية الدفترية (BTD)	0.0012	0.0414	-0.0886	0.0951
	معدل الضريبة الفعلى النقدي (CETR)	0.1726	0.1611	0	0.5838
مقدرة	معدل العائد على الأصول (ROA)	0.0589	0.0762	-0.0783	0.2233
	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.1145	0.1448	-0.1573	0.4189
	ربحية السهم (EPS)	2.2833	3.9841	-1.812	14.547
مستقل	حجم الشركة (FS)	20.2441	1.3899	17.9073	23.0707
مخاطر	كثافة رأس المال (CSPINT)	0.2023	0.1721	0.0022	0.5942
	كثافة المخزون (INVINT)	0.1490	0.1386	0	0.4327
	الرافعة المالية (LEV)	0.4274	0.2223	0.0803	0.8586
	التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	0.0554	0.1010	-0.1241	0.2766

ومن خلال عرض الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتى:

- تشير الإحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغير التابع (التجنب الضريبي) إلى وجود مدى واسع لقيم الفروق الضريبية الدفترية (BTD)، حيث يتراوح المدى ما بين (0.0886, 0.0951) مما يعنى وجود تفاوت كبير بين مفردات العينة وبلغ متوسط القيم 0.0012 وانحراف معيارى 0.0414. وبلغ متوسط TA 0.0886 وانحراف معيارى 0.0950 ومدى يتراوح ما بين (0, 0.225). بينما بلغ متوسط معدل الضريبة النقدى الفعال (CETR) 0.1726 وانحراف معيارى 0.1611 ومدى يتراوح ما بين (0, 0.5838).
- يلاحظ أن متوسط حجم شركات (FS) العينة يبلغ 20.2441 ومدى يتراوح ما بين (17.9073, 23.0707) مما يعنى عدم وجود تفاوت كبير بين احجام شركات العينة، وقد بلغت قيمة الانحراف المعيارى 1.3899.
- بلغ متوسط ربحية السهم (EPS) للشركات 2.2833 مع وجود مدى واسع يتراوح ما بين (-1.812, 14.547) مما يعنى وجود تفاوت كبير فى ربحية السهم (EPS) بالنسبة لشركات العينة وانحراف معيارى 3.9841. وقد بلغ متوسط العائد على الأصول (ROA) 0.0589 وانحراف معيارى 0.0762 ومدى يتراوح ما بين (-0.0783, 0.8833). بينما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) 0.1145 وانحراف معيارى 0.1448 ومدى يتراوح ما بين (-0.1573, 0.4189).
- فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة فقد بلغ متوسط كثافة رأس المال (CAPINT) 0.2023 وانحراف معيارى قدره 0.1721 ومدى يتراوح ما بين (0.0022, 0.5942). كما بلغ متوسط الرافعة المالية (LEV) 0.4274 وانحراف معيارى قدره 0.2223 ومدى يتراوح ما بين (0.0803, 0.8586). وقد بلغ متوسط كثافة المخزون (INVINT) 0.1490 وانحراف معيارى 0.1386 ومدى يتراوح ما بين (0, 0.4327). بينما بلغ متوسط التدفقات النقدية التشغيلية (OCF) 0.0554 وانحراف معيارى 0.1010 ومدى يتراوح ما بين (-0.1241, 0.2766).

2- نتائج تحليل الانحدار

يستخدم الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد، إذ تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطي. ويرجع ذلك إلى أن

النتائج المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، ولها أقل تباين (عنانى، 2009). وقد تم استخراج النتائج باستخدام برنامج STATA 14. وللحصول على أفضل النتائج تم استخدام أسلوب Winsorizing لتحويل القيم الشاذة إلى أقرب قيم مقبولة ومن ثم اختبارها باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما فى دراسة (Veprauskaite & Adams, 2007; Larker et al., 2013). كما تم استخدام أسلوب (Robust Standard Errors) لتصحيح الأخطاء العشوائية فى حالة وجود مشكلتى الارتباط الذاتى وعدم ثبات التباينات (Hoechle, 2007; Holzacker et al., 2015). كما تم حساب قيم VIF لنماذج الدراسة التفاعلية ووجد أنها قد تجاوزت (10) لبعض المتغيرات، مما يدل على وجود مشكلة ازدواج خطى. ولحل هذه المشكلة تم استخدام القيم المعيارية (Dalal & Zickar, 2012) حيث تم تحويل قيم متغيرات حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم إلى القيم المعيارية وذلك بطرح القيم الخاصة بها من المتوسط الحسابى والقسمة على الانحراف المعيارى، وتم استخدام هذه القيم لحساب التفاعلات الخاصة بهذه المتغيرات بدلاً من القيم الأصلية. وبعد تقدير النموذج وإعادة حساب قيم VIF وجد أن جميعها تقل عن (10) مما يدل على عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطى كما يتضح من الجداول أرقام (7،8،9).

(أ) نتائج تحليل الانحدار لأثر الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي بدلالة TA:

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار بدلالة مقياس التجنب الضريبي (TA)

EPS					ROE					ROA					المتغيرات
معامل تضخم التباين (VIF)	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	معامل تضخم التباين (VIF)	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	معامل تضخم التباين (VIF)	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	
	مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)				مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)				مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)			
1.52	.011**	2.55	.0023	.0059	1.17	.942	.07	.0020	.0001	1.4	.233	1.19	.002	.0023	FS
										1.63	.000***	-11.64	.0455	-.8294	ROA
					1.29	.000***	-11.03	.0220	-.2427						ROE
1.60	.000***	-8.73	.0008	-.0072											EPS
										1.01	.002***	3.18	.0041	.0131	FSROA
					1.07	.080*	1.75	.0276	.0484						FSROE
1.49	.001***	3.48	.0151	.0525											FSEPS
1.29	.000***	-3.94	.0292	-.1152	1.34	.028**	-2.21	.0305	-.0672	1.52	.687	-.40	.0320	-.0129	OCF
1.15	.002***	3.17	.0129	.0408	1.16	.000***	3.93	.0130	.0510	1.27	.328	-.98	.0131	.0128	LEV
1.11	.000***	-4.86	.0198	-.0960	1.11	.000***	-4.70	.0190	-.0893	1.13	.000***	-3.80	.0194	-.0737	INVINT
1.10	.010***	2.59	.0165	.0428	1.12	.145	1.46	.0166	.0242	1.15	.545	.61	.0162	.0098	CAPINT
	.631	-.48	.0458	-.0220		.008	2.64	.0390	.1030		.025	2.25	.0385	.0866	Cons.
25.66					42.02					42.88					F-value
.000					.000					.000					P-value
.1431					.1924					.2045					R ²
***, **, * الفروق دالة عند مستوى 1%, 5%, 10% على التوالي															
TA															

ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتى:

- ارتفاع معاملات التحديد - وهي مقاييس لجودة توفيق النماذج وخارج قسمة مجموع مربعات الانحدار SSR على مجموع المربعات الكلية SST- فقد فسرت متغيرات نموذج TA بدلالة ROA ما يعادل 20.45% من التغيرات فى TA لشركات العينة "R²=20.45%"، ليعنى الأمر أن العلاقة الخطية تفسر نحو 20.45 من التباين فى TA وأن 79.55% ترجع لعوامل عشوائية أو متغيرات أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج، فى حين بلغ معامل التحديد لنموذج TA بدلالة ROE ما يعادل 19.24%، ليعنى أن 80.76% من الانحرافات ترجع لعوامل أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج، ويفسر معامل التحديد لنموذج TA بدلالة EPS نحو 14.31% من التباين فى TA مما يعنى أن 85.69% يرجع إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج.
- يتضح من نتائج "F-Test" معنوية جميع نماذج الانحدار الخاصة بمقياس التجنب الضريبي TA (سواء بدلالة ROA أو ROE أو EPS)، عند مستوى معنوية 5%؛ فقد بلغت قيمة ومعنوية الاختبار لنموذج TA بدلالة مقاييس الربحية (ROA, ROE, EPS) على الترتيب (F-value= 42.88, 42.02, 25.66; P-value= .000, .000, .000)، ليعنى ذلك أنه يوجد معلمة واحدة على الأقل من معامل الانحدار تختلف عن الصفر.
- يُلاحظ أن قيم الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of Estimate الذي يوضح تشتت قيم المشاهدات عن خط الانحدار صغيرة، (حيث يقترب انتشار النقاط من الصفر)، ليبدل على صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.
- قبل اللجوء لاختبار "T-Test"، تجدر الإشارة إلى أنه حال اكتشاف معنوية لأحد معاملات التفاعلات، أى حاصل ضرب متغير حجم الشركة مع المتغير المنظم (الربحية)، فإن ذلك يجعل من معنوية المتغيرات الأساسية أمراً غير هام، بل لا معنى لتفسيرهم نهائياً؛ وعلى النقيض، أى فى حالة اكتشاف عدم معنوية لذات المعاملات، فإن ذلك يتطلب ضرورة تفسير معنوية المتغيرات الأساسية من عدمه.
- اتسم معامل التفاعل "β₃" بالمعنوية فى الثلاث نماذج الخاصة بمقياس TA المستخدم فى قياس التجنب الضريبي، وهو معامل تفاعل متغيرى حجم الشركة والربحية (بدلالة ROA,ROE,EPS) فى نماذج TA (FS*ROA, FS*ROE, FS*EPS) وذلك عند

مستوى معنوية 1%، 10%، 1% على الترتيب حيث ($\alpha = 0.05$). ليعني ذلك وجود معنوية لتأثير التفاعل (بدلالة ROA, ROE, EPS) على التجنب الضريبي (TA)، فلا داعي لتفسير الأثر المنفصل لكل متغير على حدة.

- تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين كثافة المخزون والتجنب الضريبي (TA) مما يعنى أن زيادة المخزون بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي (TA) بمقدار 0.074 وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث $\text{sig} = 0.000$ ، بينما لا يوجد تأثير لكل من التدفقات النقدية التشغيلية والرافعة المالية وكثافة رأس المال على التجنب الضريبي (TA) وذلك في النموذج الأول (بدلالة ROA). وأشارت نتائج النموذج الثاني (بدلالة ROE) إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين كل من التدفقات النقدية التشغيلية وكثافة المخزون وبين التجنب الضريبي (TA) مما يعنى أن زيادة التدفقات النقدية التشغيلية بمقدار جنيها واحدا وأيضا المخزون بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي بمقدار 0.067, 0.089 على التوالي وذلك عند مستوى معنوية 1%، 5% على التوالي حيث $\text{sig} = 0.028, 0.000$ ، ووجود علاقة طردية موجبة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي (TA) مما يعنى أن زيادة الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى التجنب الضريبي (TA) بمقدار 0.051 وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث $\text{sig} = 0.000$ ، بينما لا يوجد تأثير لكثافة رأس المال على التجنب الضريبي (TA). كما تشير نتائج النموذج الثالث (بدلالة EPS) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كلا من الرافعة المالية وكثافة رأس المال وبين التجنب الضريبي (TA) مما يعنى أن زيادة كلا من الرافعة المالية وكثافة المخزون بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى التجنب الضريبي (TA) بمقدار 0.041, 0.043 على التوالي وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث $\text{sig} = 0.002, 0.000$ ، بينما توجد علاقة عكسية معنوية بين كلا من التدفقات النقدية التشغيلية وكثافة المخزون وبين التجنب الضريبي (TA) مما يعنى أن زيادة كلا من التدفقات النقدية التشغيلية والمخزون بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي بمقدار 0.115, 0.096 على التوالي وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث $\text{sig} = 0.000, 0.000$ على التوالي.

(ب) نتائج تحليل الانحدار لأثر الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي بدلالة BTD:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار بدلالة مقياس التجنب الضريبي BTD

EPS					ROE					ROA					المتغيرات
معامل تضخم التباين (VIF)	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	معامل تضخم التباين (VIF)	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	معامل تضخم التباين (VIF)	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	
	مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)				مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)				مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)			
1.52	.870	-1.6	.0011	-.0002	1.17	.002***	3.06	.0008	.0025	1.14	.045**	2.00	.0007	.0015	FS
										1.63	.000***	16.32	.0207	.3375	ROA
					1.29	.000***	8.93	.0121	.1078						ROE
1.60	.000***	7.74	.0004	.0034											EPS
										1.01	.945	-.07	.0018	-.0001	FSROA
					1.07	.351	.93	.0154	.0144						FSROE
1.49	.000***	-4.32	.0072	-.0311											FSEPS
1.29	.131	1.51	.0138	.0209	1.34	.894	-.13	.0147	-.0020	1.52	.000***	-4.51	.0143	-.0646	OCF
1.15	.000***	-10.64	.0055	-.0587	1.16	.000***	-10.29	.0062	-.0642	1.27	.000***	-5.04	.0052	-.0260	LEV
1.11	.177	-1.35	.0084	-.0113	1.11	.063*	-1.86	.0084	-.0157	1.13	.000***	-4.12	.0077	-.0319	INVINT
1.10	.000***	-4.67	.0067	-.0314	1.12	.001***	-3.32	.0067	-.0222	1.15	.152	-1.43	.0061	-.0087	CAPINT
	.149	1.44	.0211	-.0305		.091	-1.69	.0159	-.0269		.058	-1.90	.0142	-.0270	Cons.
34.59					38.48					65.67					F-value
.000					.000					.000					P-value
.2088					.2539					.3780					R ²
***, **, * الفروق دالة عند مستوى 1%، 5%، 10% على التوالي															BTD

ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتى:

- ارتفاع معاملات التحديد فقد فسرت متغيرات نموذج BTD بدلالة ROA ما يعادل 37.80% من التغيرات فى BTD لشركات العينة " $R^2=37.80\%$ "، ليعنى الأمر أن العلاقة الخطية تفسر نحو 37.80% من التباين فى BTD وأن 62.20% ترجع لعوامل أخرى أو متغيرات عشوائية لم يتم تضمينها فى النموذج، فى حين بلغ معامل التحديد لنموذج BTD بدلالة ROE ما يعادل 25.39%، ليعنى أن 74.61% من الانحرافات ترجع لعوامل أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج، ويفسر معامل التحديد لنموذج BTD بدلالة EPS نحو 20.88% من التباين فى BTD مما يعنى أن 79.12% يرجع إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج.
- يتضح من نتائج "F-Test" معنوية جميع نماذج الانحدار الخاصة بقياس التجنب الضريبي من خلال BTD (بدلالة ROA,ROE,EPS)، عند مستوى معنوية 5%؛ فقد بلغت قيمة ومعنوية الاختبار لنماذج BTD بدلالة مقاييس الربحية (ROA,ROE,EPS) على الترتيب (F-value= 65.67, 38.48, 34.59; P-value= .000, .000, .000)، ليعنى ذلك أنه يوجد معلمة واحدة على الأقل من معامل الانحدار تختلف عن الصفر.
- يُلاحظ أن قيم الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of Estimate الذي يوضح تشتت قيم المشاهدات عن خط الانحدار صغيرة، (حيث يقترب انتشار النقاط من الصفر)، ليدل على صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.
- اتسم معامل التفاعل " β_3 " بالمعنوية فى النموذج السادس، وهو معامل تفاعل متغيري حجم الشركة والربحية (EPS) فى نموذج BTD (FS*EPS) وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث ($\alpha = .05 < sig = .000$) ليعنى ذلك وجود معنوية لتأثير التفاعل (بدلالة EBS) على التجنب الضريبي (BTD).
- اتسم النموذج السادس بوجود علاقة عكسية معنوية بين كلا من الرافعة المالية وكثافة رأس المال وبين التجنب الضريبي (BTD) وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث $sig = .000$ ، مما يعنى أن زيادة أى من الرافعة المالية وكثافة رأس المال بمقدار وحدة واحدة

- يؤدى إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي بمقدار 0.0314, 0.0587. على الترتيب. بينما لا يوجد تأثير للتدفقات النقدية التشغيلية وكثافة المخزون على التجنب الضريبي (BTD).
- أظهرت النتائج أن معامل التفاعل فى النموذج الرابع والخامس لم يتسم بالمعنوية (FS*ROA, FS*ROE) فى نماذج BTD حيث ($\alpha = .05 > .351, \text{sig} = .945$)، مما يعنى ضرورة تفسير معنوية المتغيرات الأساسية. أشارت نتائج النموذج الرابع إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كلا من حجم الشركة، والربحية (ROA) وبين التجنب الضريبي (BTD) وذلك عند مستوى معنوية 1%, 5% على الترتيب حيث $\text{sig} = .045, .000$. الترتيب، مما يعنى أن زيادة أى من حجم الشركة أو الربحية (ROA) بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى زيادة مستوى التجنب الضريبي (BTD) بمقدار 0.0015, 0.3375. على الترتيب. وأظهرت النتائج علاقة عكسية معنوية بين كل من تدفقات النقدية التشغيلية والرافعة المالية وكثافة المخزون وبين التجنب الضريبي (BTD) وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث $\text{sig} = .000$ ، مما يعنى أن زيادة أى من المتغيرات الثلاثة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي (BTD) بمقدار 0.0319, 0.0260, 0.0646. على الترتيب. بينما لا يوجد تأثير لكثافة رأس المال على التجنب الضريبي (BTD).
 - فيما يتعلق بالنموذج الخامس أظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين كلا من حجم الشركة، والربحية (ROE) وبين التجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث $\text{sig} = .002, .000$ ، مما يعنى أن زيادة أى من حجم الشركة أو الربحية (ROE) بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى زيادة مستوى التجنب الضريبي بمقدار 0.1078, 0.0025. على الترتيب. وأوضحت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين كل من الرافعة المالية وكثافة المخزون وكثافة رأس المال وبين التجنب الضريبي (BTD) وذلك عند مستوى معنوية 1%, 10%, 1% حيث $\text{sig} = .000, .063, .001$ ، مما يعنى أن زيادة أى من المتغيرات الثلاثة السابقة تؤدى إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي (BTD) بمقدار 0.0222, 0.0157, 0.0642. على الترتيب. بينما لا يوجد تأثير للتدفقات النقدية التشغيلية على التجنب الضريبي (BTD).

(ج) نتائج تحليل الانحدار لأثر الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي بدلالة CETR:

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار بدلالة مقياس التجنب الضريبي CETR

EPS					ROE					ROA					المتغيرات
معامل تضخم التباين VIF	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	معامل تضخم التباين VIF	معنوية معاملات الانحدار		Robust Std. Err.	Coef.	معامل تضخم التباين VIF	معنوية معاملات الانحدار		Robus t Std. Err.	Coef.	
	مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)				مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)				مستوى الدلالة (sig)	قيمة (T)			
1.61	.382	.88	.0055	.0049	1.45	.197	-1.29	.0073	-.0095	1.27	.353	-.93	.0065	-.0061	FS
										1.34	.471	.72	.1207	.0870	ROA
					1.40	.307	1.02	.0661	.0677						ROE
1.91	.872	-.16	.0023	-.0004											EPS
										1.04	.006***	2.78	.0135	.0375	FSROA
					1.37	.011**	2.54	.0989	.2511						FSROE
1.93	.004***	2.90	.0418	.1213											FSEPS
1.17	.800	-.25	.0813	-.0206	1.29	.666	-.43	.0828	-.0357	1.34	.790	-.27	.0849	-.0227	OCF
1.36	.188	-1.32	.0432	-.0569	1.31	.122	-1.55	.0416	-.0644	1.30	.351	-.93	.0422	-.0393	LEV
1.14	.001***	3.29	.0572	.1882	1.19	.009***	2.61	.0598	.1561	1.19	.005***	2.80	.0605	.1693	INVINT
1.30	.439	-.77	.0546	-.0423	1.26	.698	-.39	.0517	-.0201	1.24	.528	-.63	.0509	-.0322	CAPINT
	.481	.70	.1105	.0779		.014	2.46	.1485	.3661		.027	2.22	.1314	.2915	Cons.
			3.52				3.87						3.33		F-value
			.0011				.0004						.0018		P-value
			.0473				.0499						.0463		R ²
***, **, * الفروق دالة عند مستوى 1%، 5%، 10% على التوالي															CETR

ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتى:

- يفسر معامل التحديد متغيرات نموذج CETR بدلالة ROA ما يعادل 4.63% من التغيرات فى التجنب الضريبي (CETR) لشركات العينة، ليعنى الأمر أن العلاقة الخطية تفسر نحو 4.63% من التباين فى التجنب الضريبي (CETR) وان 95.37% يرجع لعوامل عشوائية او عوامل أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج، فى حين بلغ معامل التحديد لنموذج CETR بدلالة ROE ما يعادل 4.99% ليعنى أن 95.01% من الانحرافات ترجع لعوامل أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج، ويفسر معامل التحديد لنموذج CETR بدلالة EPS نحو 4.73% من التباين فى CETR مما يعنى أن 95.27% يرجع إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها فى النموذج.
- يتضح من نتائج "F-Test" معنوية جميع نماذج الانحدار الخاص بقياس التجنب الضريبي باستخدام CETR (بدلالة ROA,ROE,EPS) عند مستوى معنوية 5%؛ فقد بلغت قيمة ومعنوية الاختبار لنماذج CETR (بدلالة ROA,ROE,EPS) على الترتيب (F-value= .0018, .0004, .0011 P-value= 3.33, 3.87, 3.52) ليعنى ذلك أنه يوجد معلمة واحدة على الأقل من معامل الانحدار تختلف عن الصفر.
- يُلاحظ أن قيم الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of Estimate الذي يوضح تشتت قيم المشاهدات عن خط الانحدار صغيرة، (حيث يقترب انتشار النقاط من الصفر)، ليدل على صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.
- اتسم معامل التفاعل بالمعنوية فى الثلاث نماذج الخاصة بمقياس التجنب الضريبي CETR حيث (FS*ROA, FS*ROE, FS*EPS) وذلك عند مستوى معنوية 1%، 5%، 1% على الترتيب حيث ($\alpha = .05$, sig= .006, .011, .004)، ليعنى ذلك وجود معنوية تأثير التفاعل (بدلالة ROA,ROE,EPS) على التجنب الضريبي (CETR).
- تشير النتائج المتعلقة بالثلاث نماذج الخاصة بمقياس التجنب الضريبي CETR إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كثافة المخزون والتجنب الضريبي. فالنماذج الثلاثة توضح أن زيادة المخزون بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى التجنب الضريبي بمقدار 1.693. فى النموذج السابع وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث sig= .005، وفى النموذج الثامن بمقدار 1.561. وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث sig= .009، وفى النموذج التاسع بمقدار 1.882. وذلك عند مستوى معنوية 1% حيث sig= .001. بينما لا يوجد تأثير لكل من التدفقات النقدية

التشغيلية، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال على التجنب الضريبي (CETR) وذلك فيما يتعلق بالنماذج الثلاثة.

القسم الثالث: مضامين النتائج وحدودها

(أ) مضامين النتائج

تجمل الباحثة المناقشة الإحصائية للنتائج السابقة في الجدول التالي:

جدول رقم (10) ملخص نتائج الفروض

القرار	CETR			BTD			TA			النماذج	المتغيرات المفسرة
	EPS (9)	ROE (8)	ROA (7)	EPS (6)	ROE (5)	ROA (4)	EPS (3)	ROE(2)	ROA (1)		
قبول الفرض الثاني القائل أن للربحية تأثير على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عدا النموذج (5,4)	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	غير معنوى	غير معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	حجم الشركة والربحية	التأثير الإيجابي
في حالة عدم معنوية التفاعلات السابقة يتم اللجوء لهذه المعنويات	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	غير معنوى	غير معنوى	حجم الشركة	مستقل
	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	الربحية	منظم
زيادة القدرة التفسيرية	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	غير معنوى	التدفقات النقدية التشغيلية	ضابط
	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	غير معنوى	الرافعة المالية	
	معنوى	معنوى	معنوى	غير معنوى	غير معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى	كثافة المخزون	
	غير معنوى	غير معنوى	غير معنوى	معنوى	معنوى	غير معنوى	معنوى	غير معنوى	غير معنوى	كثافة رأس المال	

- في ضوء ملاحظة الجدول السابق - من خلال الأدوات الإحصائية المستخدمة - يوجد تباين في قيم TA, BTD, CETR (كمقاييس للتجنب الضريبي) لعينة الدراسة؛ فإن النتائج الإحصائية تشير إلى أنه إذا (وإذا فقط) تفاعل حجم الشركة مع بعض المتغيرات الأخرى قد يساهم في الحد من ظاهرة التجنب الضريبي، ليحمل ذلك في طياته مضامين عديدة، يمكن اجمالها فيما يلي:
- أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على التجنب الضريبي (BTB) فكلما زاد حجم الشركة أدى ذلك إلى زيادة مستوى التجنب الضريبي.
 - وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Kim & Im, 2017؛ أبو سالم، 2020، Yahaya & Yusuf, 2020؛ Saragih et al., 2021؛ داعمين لنظرية القوة السياسية التي تشير إلى قدرة الشركات الكبيرة في التأثير على العملية السياسية لصالحها، مما يجعلها أكثر قدرة على خفض الأعباء الضريبية مقارنة بالشركات الصغيرة. مما يعنى رفض الفرض الأول لا توجد علاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (BTB). بينما لا يوجد تأثير لحجم الشركة على التجنب الضريبي (مقيسا بTA, CETR)، مما يعنى قبول الفرض الأول لا توجد علاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (مقيسا بTA, CETR)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Chen et al., 2016؛ Cahyono et al., 2014؛ أبو زيد وآخرون، 2020.
 - توصلت النتائج لمعنوية تأثير الربحية (ROA) طردياً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (TA) حيث ($\beta_3 > 0$, P-value= .002)، كما توصلت النتائج لمعنوية تأثير الربحية (ROE) طردياً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (TA) حيث ($\beta_3 > 0$, P-value= .080)، وأيضاً توصلت النتائج لمعنوية تأثير الربحية (EPS) طردياً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (TA) حيث ($\beta_3 > 0$, P-value= .001). وأسفرت النتائج عن معنوية تأثير الربحية (ROA) طردياً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (CETR) حيث ($\beta_3 > 0$, P-value= .006)، ومعنوية تأثير الربحية (ROE) طردياً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (CETR) حيث ($\beta_3 > 0$, P-value= .011)، وأيضاً معنوية تأثير الربحية (EPS) طردياً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (CETR) حيث ($\beta_3 > 0$, P-value= .004). مما يعنى قبول الفرض الثانى يوجد تأثير للربحية (ROA,ROE,EPS) على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (TA,BTD,CETR) فى الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة Kraft, 2014؛ Kim & Im, 2017؛ Chytis et al., 2019؛ Lestari & Solikhah, 2019؛ أبو زيد وآخرون 2020.

● توصلت النتائج لعدم وجود تأثير للربحية (ROA,ROE) على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (BTD)، مما يعنى رفض الفرض الثانى يوجد تأثير للربحية (ROA) على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (BTD) فى الشركات المساهمة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة Cahyono *et al.*, 2016; Nugroho & Agustia, 2018; Pangestu & Bimo, 2018; Faradisty *et al.*, 2019.

● توصلت النتائج لمعنوية تأثير الربحية (EPS) عكسياً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (BTD) حيث ($\beta < 0$, P-value= .000) مما يعنى قبول الفرض الثانى يوجد تأثير الربحية (EPS) على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (BTD) فى الشركات المساهمة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة Beer *et al.*, 2020; Yahaya & Yusuf, 2020; Moncanu *et al.*, 2021

وفى ضوء ما سبق تأتى هذه الدراسة مدعمة بنتائجها نظرية القوة السياسية (The Political Power Theory) التى تشير إلى أن الشركات الأكبر والأكثر ربحية يمكنها أن تؤثر على العملية السياسية لصالحها وذلك بما يكون لديها من موارد ومهارات وفرص متنوعة لإمتلاك مصادر عدة للدخل، وتكاليف تمويلية، وقدرة تنافسية تجعلها تتمتع بقوة اقتصادية وسياسية فائقة مقارنة بالشركات الصغيرة، كما تساعد في الوقت ذاته على الإنخراط فى أنشطة التجنب الضريبي لخفض معدل الضريبة الفعال التى تخضع لها الشركات، وبالتالي تكون الشركات الكبيرة أكثر قدرة على تجنب الأعباء الضريبية مقارنة بالشركات الصغيرة وهو ما يشير إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعال (ETR). كما يمكن للشركات الكبيرة على وجه الخصوص أن تستخدم مواردها وسلطتها للتفاوض بشأن العبء الضريبي أو التأثير على التشريعات لصالحها مما يؤدي إلى انخفاض معدل الضريبة الفعال للشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة. ويعنى ذلك أن الشركات الكبيرة يكون لديها قدرة أكبر على الإنخراط فى أنشطة التجنب الضريبي، وتتفق هذه الدراسة فيما توصلت إليه مع دراسة (Kim & Im, 2017)؛ Yahaya & Yusuf, 2020؛ أبو سالم، 2020؛ Moncanu *et al.*, 2021؛ Saragih *et al.*, 2021). وأيضاً تعد هذه الدراسة امتداداً لدراسة (Latifatul *et al.*, 2023) التى تفسر الدور المنظم للربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، فحجم الشركة أحد العوامل المؤثرة على ظاهرة التجنب الضريبي، ويمكن قياسه بحجم إجمالي الأصول المملوكة للشركة. فكلما زاد حجم الشركة، زاد إجمالي أصول الشركة. مما يعنى أن المعاملات التي تنفذها الشركة

ستكون أكثر تعقيداً. وبالتالي زيادة الفجوة التي يمكن أن يستخدمها دافعو الضرائب للقيام بأنشطة التجنب الضريبي.

وتعكس الربحية النسبة التي تقيس فعالية الإدارة ككل، والتي يشار إليها بحجم مستوى الربح الذي تم الحصول عليه فيما يتعلق بالمبيعات والاستثمار. ووفقاً لمعدل العائد على الأصول (ROA) كأحد مقاييس الربحية، والذي يعد مؤشراً يعكس الأداء المالي للشركة، فكلما ارتفعت قيمة العائد على الأصول التي يمكن أن تحققها الشركة، يصنف الأداء المالي للشركة على أنه جيد. وكلما كانت إدارة أصول الشركة أفضل، زاد الربح الذي تحققه الشركة. وعندما تحقق الشركة ربحاً كبيراً تزداد الضريبة التي تتحملها الشركة أيضاً.

(ب) حدود النتائج

بعد عرض النتائج، تجدر الإشارة إلى الحدود التالية:

- تم الاعتماد على عينة عشوائية من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية.
- اعتمد على ثلاثة مقاييس للتجنب الضريبة، وهي: الفرق بين معدل الضريبة الإسمي ومعدل كفاءة الضريبة، الفروق الضريبية الدفترية، ومعدل الضريبة الفعلي النقدي.
- اعتمد في قياس الربحية على ثلاثة مقاييس، وهي: ربحية السهم، معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- استبعدت الشركات المنتمية للقطاعات المالية، لاختلاف طبيعة أنشطتها، وتقاريرها المالية الخاصة التي تلتزم بمقررات لجنة بازل.

وفي نهاية البحث يمكن الإشارة لبعض الأفكار لدراسات مستقبلية:

- دراسة واختبار تأثير دورة حياة الشركة على التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة واختبار تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية في الشركات المساهمة المصرية.
- دراسة واختبار أثر التجارة الإلكترونية على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة واختبار أثر فعالية الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة الآثار الضريبية للأدوات المالية المعترف بها وفقاً للمعيار الدولي رقم (9).

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو زيد، عيد محمود، وبن ناصر، محمد يوسف، وبراضيه، حكيم محمد (2020). أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية. *مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- رماح*، 41، 241-261.
- أبو سالم، سيد سالم محمد (2020). العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية؟ دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس*، 3، 271-411.
- خورشيد، محمد محمود محمد، ومحمود، منصور حامد، ومصطفى، عبدالعزيز السيد (2021). تأثير أغراض استخدام المشتقات المالية على مستوى التجنب الضريبي. *مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بنى سويف*، 2، 198-216.
- عنانى، محمد عبدالسميع (2009). "التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية" *الدار الجامعية، الإسكندرية*.
- محمد، محمد محمود سليمان ، وبغدادى، أحمد بغدادى أحمد (2019). العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتمثل للتكلفة: دراسة اختبارية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس*، 23(3)، 1-61.
- مرقص، فوزي عبدالباقي فوزي (2022). أثر التخصص القطاعي وحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة اختبارية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة جامعة قناة السويس*، 4(1)، 276-362.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Akhoondnejad, J., Garkaz, M., & Shoorvarzi, M. (2013). Political Costs Factors Affecting Income Smoothing Evidence from Tehran Stock Exchange. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 5(2), 341-351.
- AlGhusin, N. A. S. (2015). The Impact of Financial Leverage, Growth, and Size on Profitability of Jordanian Industrial Listed Companies. *Research Journal of Finance and Accounting*, 6(16), 86–93.
- Amato, L., & Wilder, R. (1985). The effects of firm size on profit rates in US manufacturing. *Southern Economic Journal*, 52(1), 181-190.

- Annur, H., Salihu, I., & Obid, S. (2014). Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effects. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, 150-160.
- Asimakopoulou, I., Samitas, A., & Papadogonas, T. (2009). Firm- specific and economy wide determinants of firm profitability: Greek evidence using panel data. *Managerial Finance*, 35(11), 930–939.
- Becker-Blease, J. R., Kaen, F. R., Etebari, A., & Baumann, H. (2010). Employees, firm size and profitability in US manufacturing industries. *Investment Management and Financial Innovations*, 7(2), 7-23.
- Beer, S., De Mooij, R., & Liu, L. (2020). International corporate tax avoidance: A review of the channels, magnitudes, and blind spots. *Journal of Economic Surveys*, 34(3), 660-688.
- Bhayani, S. J. (2010). Determinant of Profitability in Indian Cement Industry: An Economic Analysis. *South Asian Journal of Management*, 17(4), 6-20.
- Cahyono, D., Andini, R., & Raharjo, K. (2016). Pengaruh komite audit, kepemilikan institusional, dewan komisaris, Ukuran perusahaan, leverage dan profitabilitas terhadap tindakan penghindaran pajak pada perusahaan perbankan yang listing BEI. *Journal of Accounting*, 2(2), 1–10.
- Chen, X., Hu, N., Wang, X., & Tang, X. (2014). Tax avoidance and firm value: Evidence from China. *Nankai Business Review International*, 5 (1), 25-42.
- Chytis, E., Tasios, S., Georgopoulos, I., & Hortis, Z. (2019). The relationship between tax avoidance, company characteristics and corporate governance: Evidence from Greece. *Corporate Ownership and Control*, 16(4), 77-86.
- Dalal, D. K., & Zickar, M. J. (2012). Some common myths about centering predictor variables in moderated multiple regression and polynomial regression. *Organizational Research Methods*, 15(3), 339-362.
- Darabi, R., & Zamani, M. (2017). Tax Avoidance and Asymmetric Behavior of Costs. *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 1(1), 39-51.
- Evana, E. (2019). The effect of state ownership structure, investment decision, and fiscal tax loss compensation toward tax avoidance on manufacturing

- companies listed on IDX in 2015. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 8(1), 202-216.
- Faradisty, A., Hariyani, E., & Wiguna, M. (2019). The effect of corporate social responsibility, profitability, independent commissioners, sales growth and capital intensity on tax avoidance. *Journal of Contemporary Accounting*, 1(3), 153–160.
- Gaaya, S., Lakhal, N., & Lakhal, F. (2017). Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. *Managerial Auditing Journal*. 32(7), 731-744.
- Halkos, G. E., & Tzeremes, N. G. (2007). Productivity efficiency and firm size: An empirical analysis of foreign owned companies. *International Business Review*, 16(6), 713-731.
- Hanlon, M., & Heitzman, S. (2010). A review of tax research. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 127-178.
- Hoechle, D. (2007). Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence. *The Stata Journal*, 7(3), 281-312.
- Holzacker, M., Krishnan, R., & Mahlendorf, M. D. (2015). The impact of changes in regulation on cost behavior. *Contemporary Accounting Research*, 32(2), 534-566.
- Hsieh, Y. (2012). New evidence on determinants of corporate effective tax rates. *African Journal of Business Management*, 6(3), 1177-1180.
- Hung, C. V., Vinh, T. P., & Thai, B. D. (2021). The impact of firm size on the performance of Vietnamese private enterprises: A case study. *Problems and Perspectives in Management*, 19(2), 243-250.
- Isik, O., Unal, E. A., & Unal, Y. (2017). The effect of firm size on profitability: evidence from Turkish manufacturing sector. *Journal of Business, Economics and Finance (JBEP)*, 6(4), 301-308.
- Jónsson, B. (2007). Does the size matter? The relationship between size and profitability of Icelandic firms. *Bifröst Journal of Social Science*, 1, 43-55.
- Kang, M. (2016). A psychological perspective on tax avoidance: Deferential avoidance vs defiant avoidance. *eJournal of Tax Research*, 14(1), 235-246.

- Kasim, F., & Saad, N. (2019). Determinates of corporate tax avoidance strategies among multinational corporations in Malaysia. *International Journal of Research in Business Studies and Management*, 6(5), 1-6.
- Kim, J., & Im, C. (2017). The study on the effect and determinants of small and medium- sized entities conducting tax avoidance. *The Journal of Applied Business Research*, 33(2), 375-390.
- Kim, J., Li, Y., & Zhang, L. (2011). Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. *Journal of Financial Economics*, 100(3), 639- 662.
- Kipasha, E. F. (2013). Impact of Size and Age on Firm Performance: Evidences from Microfinance Institutions in Tanzania. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(5), 105-116.
- Klassen, K., Lisowsky, P., & Mescall, D. (2017). Transfer pricing: Strategies, practices, and tax minimization. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 455- 493.
- Kraft, A. (2014). What really affects German firms' effective tax rate?. *International Journal of Financial Research*, 5 (3), 1-19.
- Larcker, D. F., Richardson, S. A., & Tuna, I. (2007). Corporate governance, accounting outcomes, and organizational performance. *The Accounting Review*, 82(4), 963-1008.
- Latifatul, L., Kristiana, I., & Hanum, A. N. (2023). The Role of Profitability in Moderating Political Connections, Corporate Risk, Leverage and Firm Size to Tax Avoidance. *Journal of Accounting Science*, 7(1), 33-46.
- Lee, J. (2009). Does Size Matter in Firm Performance? Evidence from US Public Firms. *International Journal of the Economics of Business*, 16(2), 189-203.
- Lestari, J., & Solikhah, B. (2019). The effect of CSR, tunneling incentive, fiscal loss compensation, debt policy, profitability, firm size to tax avoidance. *Accounting Analysis Journal*, 8(1), 31- 37.
- Lietz, G. (2013). Tax avoidance vs. tax aggressiveness: A unifying conceptual framework. *Tax Aggressiveness: A Unifying Conceptual Framework*. Available at: <https://ssrn.com/abstract=2363828>.

- Liu, Y. (2018). Firm Age, Size, and Employment Dynamics: Evidence from Japanese firms (RIETI Discussion Paper Series 18-E-006). The Research Institute of Economy, Trade and Industry. Available at: <http://www.rieti.go.jp/en/index.html>.
- Majumdar, S. K. (1997). The Impact of Size and Age on Firm-Level Performance: Some Evidence from India. *Review of Industrial Organization*, 12, 231-241.
- Mankiw, N.G. (2018). Principles of Economics (8th ed.). Boston, MA: Cengage Learning. Available at: <https://www.cengagebrain.co.uk/shop/isbn/9781305585126>.
- Mocanu, M., Constantin, S. B., & Răileanu, V. (2021). Determinants of tax avoidance—evidence on profit tax-paying companies in Romania. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 34(1), 2013-2033.
- Mulyatia, Y., Subingb, H., Fathonahc, A., & Prameela, A. (2019). Effect of profitability, leverage and company size on tax avoidance. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 6(8), 26-35.
- Nawaiseh, R. I. (2015). Do profitability and size affect financial leverage of Jordanian industrial listed companies. *European Journal of Business and Innovation Research*, 3(5), 1-12.
- Nugroho, W., & Agustia, D. (2018). Corporate governance, tax avoidance, and firm value. *AFEBI Accounting Review (AAR)*, 2 (2), 15- 29.
- Olawale, L. S., Llo, B. M., & Lawal, F. K. (2017). The effect of firm size on performance of firms in Nigeria. *Aestimatio: The IEB International Journal of Finance*, (15), 68-87.
- Pangestu, S., & Bimo, I. (2018). The determinants and consequences of tax avoidance in Indonesia: The effects of top management characteristics and capital structure. *Studi Akuntansi dan Keuangan Indonesia*, 1 (2), 94-109.
- Payne, D., & Raiborn, C. (2018). Aggressive tax avoidance: A conundrum for stakeholders, governments, and morality. *Journal of Business Ethics*, 147, 469-487.

- Peng, M. W. (2016). *Global Business* (4 edition). Mason, OH: South-Western College Pub.
- Pissarides, A. C. (2000). *Equilibrium unemployment theory* (2nd edition). Cambridge: The MIT Press.
- Putri, T., & Suryarini, T. (2017). Factors affecting tax avoidance on manufacturing companies listed on IDX. *Accounting Analysis Journal*, 6(3), 407–419.
- Ramsay, B., Ong, D., & Yeung, M. (2005). Firm Size, Ownership and Performance in the Malaysian Palm Oil Industry. *Asian Academic of Management Journal of Accounting and Finance*, 1, 81-104.
- Rego, S., & Wilson, R. (2012). Equity risk incentives and corporate tax aggressiveness. *Journal of Accounting Research*, 50, 775- 810.
- Rezaei, F., & Ghanaeenejad, M. (2014). A review on transparency in financial reporting and its effects on tax avoidance and firm value. *Journal of Commerce and Accounting Research*, 3(2), 43-61.
- Robinson, J. R., Sikes, S. A., & Weaver, C. D. (2010). Performance measurement of corporate tax departments. *The Accounting Review*, 85(3), 1035-1064.
- Saragih, A., Raya, M., & Hendrawan, A. (2021). The moderating role of firm size on the association between managerial ability and tax avoidance. *Journal Aset (Akuntansi Riset)*, 13(1), 39-49.
- Serrasqueiro, Z. S., & Nunes, P. M. (2008). Performance and size: empirical evidence from Portuguese SMEs. *Small Business Economics*, 31(2), 195-217.
- Shen, H., Liu, R., Xiong, H., Hou, F., & Tang, X. (2021). Economic policy uncertainty and stock price synchronicity: Evidence from China. *Pacific-Basin Finance Journal*, 65, 1-14.
- Shepherd, W. G. (1986). On the Core Concepts of Industrial Economics. In H. W. De Jong & W. G. Shepherd (Eds.), *Mainstreams in Industrial Organization*. Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers.

- Siegfried, J. (1972). The relationship between economic structure and the effect of political influence: Empirical evidence from the federal corporation income tax program. *Unpublished PhD Thesis*, the University of Wisconsin.
- Sopiyana, M. (2022). The effect of leverage and firm size on tax avoidance with profitability as moderating. *Scientific Journal of Reflection: Economic, Accounting, Management and Business*, 5(1), 29-37.
- Tailab, M. (2014). Analyzing factors effecting profitability of non-financial U.S. firms. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(22), 17-26.
- Turyatini, S. (2017). The analysis of tax avoidance determinant on the property and real estate companies. *Jurnal Dinamika Akuntansi*, 9(2), 143-153.
- Utami, N. W. (2013). Pengaruh Struktur Corporate Governance, Size, Profitabilitas Perusahaan Terhadap Tax Avoidance (Studi Pada Perusahaan Pertambangan Dan Manufaktur Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia Tahun 2009-2011).
- Veprauskaitė, E., & Adams, M. (2013). Do powerful chief executives influence the financial performance of UK firms?. *The British Accounting Review*, 45(3), 229-241.
- Voulgaris, F., & Lemonakis, C. (2014). Competitiveness and profitability: The case of chemicals, pharmaceuticals and plastics. *The Journal of Economic Asymmetries*, 11, 46-57.
- Wang, F., Xu, S., Sun, J., & Cullinan, C. (2020). Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda. *Journal of Economic Surveys*, 3(4), 793-811.
- Watts, R., & Zimmerman, J. (1978). Towards a positive theory of the determination of accounting standards. *The Accounting Review*, 53(1), 112-134.
- Wu, L., Wang, Y., Luo, W., & Gillis, P. (2012). State ownership, tax status and size effect of effective tax rate in China. *Accounting and Business Research*, 42(2), 97-114.
- Yahaya, K., & Yusuf, K. (2020). Impact of company characteristics on aggressive tax avoidance in Nigerian listed insurance companies. *Jurnal Administrasi Bisnis*, 9(2), 101-111.

- Yang, C., & Chen, K. (2009). Are small firms less efficient? *Small Business Economics*, 32(4), 375-395.
- Zimmerman, J. (1983). Taxes and firm size. *Journal of Accounting and Economics*, 5, 119-149.
- Zumla, G. (2016). Family ownership, management compensation, and tax avoidance: Evidence from Indonesia. *The Indonesian Journal of Accounting Research*, 19(1), 97-110.

The Impact of Profitability on the Relationship between Firm Size and Tax Avoidance:

Empirical Study on the Egyptian Companies

Abstract

This research aims to examine the effect of firm size on tax avoidance and profitability as a moderating variable in the Egyptian companies. To achieve this goal, the study relied on a sample of 90 listed non-financial Egyptian companies, with 1080 firm-year observations between years 2010-2021. In order to test hypotheses, three indicators to measure profitability were used; Return on assets, Return on equity and Earnings per share in addition to three indicators to measure tax avoidance were used, The difference between statutory tax rate and effective tax rate, Book-tax difference (as a typical scale for the company's tax avoidance level), and cash effective tax rate (as an inverse scale). The study also used total assets as an indicator for firm size. The effects of operating cash flow, leverage, inventory intensity and capital intensity were controlled. The results indicated that there was a positive relationship between firm size and tax avoidance measured by BTD, and no relationship between firm size and tax avoidance measured by TA and CETR. Profitability (measured by ROA, ROE, EPS) had a significant positive effect on the relation between firm size and tax avoidance (measured by TA and CETR). There was also a significant negative effect for profitability measured by EPS on that relationship when tax avoidance was measured by BTD, while profitability showed no effect when measured by ROA and ROE on that relationship when tax avoidance was measured by BTD. These results represented an empirical support for the political power theory.

Key words: Firm Size, Tax Avoidance, Profitability, Political Power Theory.